واسعة، حيث دعيت شخصيات وهيئات وممثلو قرى ومجالس محلية إلى الاجتماع، في حيفا، في أيار (مايو) ١٩٧٥، للبحث في أوامر مصادرة الارض التي أصدرها وزير المالية. وتقرر، في الاجتماع، اقامة لجنة للتحضير لاجتماع آخر، في الناصرة، في آب (أغسطس) ١٩٧٥. وتمخّض هذا الاجتماع عن لجنة تحضيرية لتشكيل «لجنة الدفاع عن الاراضي». وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥، عقدت هذه اللجنة أول مؤتمر لها في الناصرة، انتخبت فيه «لجنة الدفاع عن الاراضي»، وقررت اللجنة الاعداد لأضراب في آذار (مارس) ١٩٧٦، اذا ما استمرت الحكومة في قرار المصادرة. وفي أوائل آذار (مارس) ١٩٧٦، عقدت اللجنة مؤتمراً آخر في الناصرة، ورفعت مذكرة إلى الحكومة تطالبها بالغاء القرار، وتؤكد فيها عزمها على تنظيم اضراب عام في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦. وفي ٢٥ آذار (مارس)، وقع أوّل صدام مع السلطة والقوات الاسرائيلية، اثر اجتماع عقدته السلطات العربية المحلية؛ وفي ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، أعلن الاضراب العام.

في يوم الارض، نشأت ظروف جديدة بالنسبة إلى العرب في اسرائيل، حيث تجاوزت الجماهير حاجز الخوف، وشعرت بأنها قادرة على التحدي والتأثير، خصوصاً بعد أن اضطرت السلطة إلى ايقاف أوامر المصادرة. منذ ذلك اليوم، نشأ انسان مقاتل، بعد أن تعلّمت الجماهير كيف تواجه السلطة وتتصدى لقراراتها؛ وبذلك استطاعت لجنة الدفاع عن الاراضي أن تحقق، منذ ذلك اليوم، انجازات كبيرة، ضمنها اجبار السلطة على التراجع عن هدم نحو ٢٤ ألف بيت غير مرخص بناؤها.

ان نجاح لجنة الدفاع عن الاراضي نابع من كونها لجنة شعبية تضم أوسع تمثيل ديمقراطي. لكن، للأسف، اراد الحزب الشيوعي أن يجعل من هذه اللجنة واجهة له، متجاوزاً مبدأ التعددية، ومتجاوزاً الدرس الكبير من يوم الارض، الذي أثبت جدوى الوحدة الوطنية في اطار التعددية.

احتدمت الخلافات داخل اللجنة نتيجة لهذا الموقف الرامي إلى احتوائها، وعدم توسيعها. فأنا، كسكرتير لهذه اللجنة منذ تأسيسها، كنت مع توسيع اللجنة، وتوسيع نشاطاتها، وحاولت ان احافظ على التعددية؛ اذ أن سياسة مصادرة الاراضي لا تستثني احداً، ولذلك من الواجب ان تضم اللجنة أوسع تمثيل ممكن للقوى العربية.

ان دفاعي عن القوى المشاركة، فُسّر، من جانب الحزب، بأنه تأييد للحركة التقدمية (ميعاري). فمع نشوء القائمة التقدمية، اتسعت رقعة الخلاف داخل اللجنة، وقرر الحزب ابعاد محمد ميعاري الذي كان في اللجنة قبل انشاء الحركة التقدمية، وكان نشيطاً وفعّالاً، ولم تجر التحريضات ضده الا بعد انشاء «التقدمية». وقد عارضت ابعاد ميعاري حتى اللحظة الاخيرة، إلى ان فُصلت انا وهو، معاً، من اللجنة. لقد اتخذوا قراراً بفصله اولاً، ثم فُصلت بعده. لقد استخدموا الاكثرية في فصل ميعاري، واستخدموا الصلاحيات الحزبية في فصلي. واعتبروني، منذ ذلك اليوم، مؤيداً لـ «التقدمية» واستندوا، في اتهامهم هذا، إلى موقفي داخل اللجنة من ميعاري، من جهة، وإلى أنني أحرص على قراءة صحيفة الحركة التقدمية في الاماكن العامة! وهكذا اصبحت خارج هذه اللجنة، التي بقيتُ سكرتيرها لمدة عشر سنوات، ووضعوا مكاني رجا الخطيب، رئيس مجلس محلي دير حنا؛ وعُيّن فضل نعامنه نائباً له، وكلاهما من الحزب، اضافة إلى ان غالبية اعضاء اللجنة من الحزب.

ان موقف الحزب من لجنة الدفاع عن الاراضي، ورغبته في احتوائها، ينطبق على موقفه من اللجان الاخرى التي شُكّلت في البلاد، وهي عديدة، مثل لجنة الدفاع عن بير زيت ولجان السلام المختلفة. لقد كان الحزب عقبة تجاه استمرار هذه اللجان في عملها، لأنه يرفض أي شعار خارج الشعارات التي يطرحها. وهذه اللجان تضم قوى مختلفة، ولها شعاراتها ومواقفها الخاصة، ولا يجوز فرض شعارات الحزب عليها، ما دام هناك اتفاق حول طبيعة هذه اللجان، وحول الاهداف التي قامت من أجلها. ان هذه اللجان تحطّمت بسبب مواقف الحزب المتزمتة، ولأن الحزب لا يريد أن يعترف بوجود تعددية على الساحة.

## الموقف من الحركة التقدمية

في رأيي، ان قيام الحركة التقدمية هو تعبير عن فشل الحزب، والجبهة الديمقراطية التي يقودها. فقد استطاعت «التقدمية» أخذ مقعدين في